



مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثاني - مارس 2017



مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiagcis.org

تغيير الديموغرافيا والهوية في سوريا والعراق

أ.محمد السيد الصياد

باحث في الدراسات الفكرية والأيدلوجية
بمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، وإيران لا تتوانى في إعلان مبدأ تصدير الثورة، ودعم حركات التحرر الشيعية، عبر التسليح والدعم اللوجستي والمعلوماتي، وتخليق جيوب موالية لها في المنطقة. وما لبثت الدولة الإيرانية أن زادت في مفهومها للأمن القومي الإيراني فسعت إلى استغلال حالة الفوضى في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق وثورات الربيع العربي في المنطقة، فقفزت على خيارات الشعوب، وارتأت أن الفرصة مواتية لتغيير ديموغرافي حاسم وعميق يضمن وجود نفوذ لها في المنطقة على المديين المتوسط والبعيد، ويصعب مواجهته كلياً في حال استقرار الظروف الأمنية والاقتصادية في الإقليم. وهذه الحالة تدخل في إطار ما يُسمى «الحروب الديموغرافية» (demographic wars)، وتأثيرها على الأرض أشد خطورة من القوة الخشنة، وتبدأ بتأسيس جيوب موالية ثم تحويل الجيوب والبؤر إلى جماعات ضغط سياسي واقتصادي ومذهبي، ممّا يدخل في إطار المصّدات الجغرافية والمذهبية الخادمة للأمن القومي الإيراني.

ونسعى في هذه الدراسة لرصد التحركات الإيرانية والجيوب الموالية لها في المنطقة، لإعادة تموضع الأقليات الشيعية وتكثيرها، وتخليق كيانات أخرى جديدة، وجيوب متعددة، وتوزيعها لتمتدّ عبر أكبر عدد ممكن من المناطق التي تقع في بؤرة الاهتمام الإيراني، ومساحة نفوذه وأمنه القومي الفعلي أو المراد إيجاده وتخليقه في العقل الجمعي لصانع القرار الإيراني.

أولاً: لماذا الحفاظ على الإرث الديموغرافي؟

الديموغرافيا هي علم السُّكَّان⁽¹⁾، والسُّكَّان هم ركيزة الدول، وأعمدة جيوشها، وبهم تصنع الدول نهضتها وحضارتها، ويعتمد استقرار أيّ دولة أمنياً واقتصادياً وسياسياً على مدى الانسجام بين السُّكَّان/أبناء الوطن الواحد، وكلما تمأسست الفلسفة السُّكَّانية على ركائز ومشاركات ثقافية وحضارية، وتقاطعت في موروث ديني وقوميّ موحد، زادت نسبة التعايش السلمي، والاستقرار السياسي بين طوائف الشعب، لأنّ قوّة المجتمع أهمّ من قوة الدولة كما تُقرر النظرية السياسيّة⁽²⁾، وكلما زادت الهوية بين السُّكَّان في اللغة والدين والثقافة والموروثات الدينية والقوميّة والحضارية، زادت نسبة إمكانية القلائل السياسيّة والطائفيّة، وتصنيع ولاءات عابرة للحدود، واستغلال تلك الولاءات من قوى إقليمية ودولية، لا سيما في دول العالم الثالث، حيث لا قواعد حاكمة، ولا أطر جامعة للتعايش المشترك، ولا توجد ثقافة احترام الأقليّات والتعددية الدينية والمذهبيّة، فمن ثمّ تبرز خطورة تغيير الديموغرافيا والهوية في المنطقة والإقليم، حيث يتهدد السلم العامّ، والاستقرار المجتمعي المتوارث منذ قرون، ومن ثمّ تتغير خرائط الصراعات وتتبدل مقاعد القوى النافذة بناءً على التغيرات الديموغرافية.

ويكمن الهدف الرئيسي من الحروب الديموغرافية في تفكيك المجتمعات وتفريغ السُّكَّان، لصالح قوّة نافذة على الأرض تسعى للهيمنة والتوسُّع وإملاء القرارات، فتقوم بتغيير ديموغرافيا السُّكَّان بأن تستبدل بمجموعات شعبية غير موالية لها، مجموعات شعبية موالية لها ثقافياً وفكرياً وسياسياً، أي ذات تأثر بنفس الميراث الثقافي والحضاري وربما العرقي، وهذا هو الواقع في سياسة إيران تجاه دمشق وبغداد، ذلك أنّ إيران تدرك محدّدات أي صراع إقليمي وارتكاز تلك المحدّدات على الموقع الجغرافي وعدد السُّكَّان⁽³⁾. أيضاً فإنّ التغيير الديموغرافي يعتمد تارة على الاستبدال التام، أي أن يُستبدل بمجموعات سكانية غير موالية مجموعات أخرى موالية، ويعتمد تارة أخرى على الإبقاء على المجموعات السُّكَّانية المحليّة لكن مع تفكيكها مجتمعياً عبر سياسة التجهيل والإفقار والحرمان من الموارد العامّة، وجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وقد يُجمَع بين الطريقتين.

وإذا نظرنا إلى باكستان والهند كمثال على تهديدات وخطورة الحروب الديموغرافية، فسنجد أنهما كانتا دولة واحدة من حيث السُّكَّان والدم والتاريخ، ثم انقسمت على أسس دينية ومذهبية فقط⁽⁴⁾.

والعراق وسوريا دولتان كبيرتان، تملكان قدرات بشرية ضخمة، وأخرجت كل منهما عقولاً متخصصة في كلِّ المجالات، بيد أنَّ الحروب الديموغرافية أفقدت الدولتين ديناميكياتهما وتفاعلهما في الإقليم، وافتقارهما إلى نفوذهما السياسي والاقتصادي، وتحولهما إلى دولتين فاشلتين بفعل الاحتراب الطائفي والمذهبي، الناتج عن خلخلة واهتزاز الميزان الديموغرافي Demographic Transition المدعوم من إيران.

وتكمن الأهداف الإيرانية من التغيير الديموغرافي المرتكز على الاقتتال الطائفي في سوريا والعراق في:

1. تفكيك (Disassembly) المجتمع السُّني، من خلال تشويه البنية الديموغرافية، ومصادرة المستقبل، من خلال القضاء على جيل كامل، ودفعه إلى التطرُّف والعنف والإرهاب، ومن ثمَّ تحويله من عامل بناء وتنمية إلى معول هدم وتدمير، ثم تأتي أجيال أخرى أكثر تخلفاً وعُنفًا.

2. مارست إيران حربها الديموغرافية من حيث الكمَّ عن طريق التهجير القسري، والتغيير الديموغرافي، كما سيأتي⁽⁵⁾، ومن حيث الكيف: بالقضاء على أجيال من الشباب وتحويلهم إلى التشرُّد والجهل والتخلف. من ثمَّ فحروب العراق وسوريا الطائفية قابلة للاستمرار والتمدُّد لأنها تحقِّق الأهداف الديموغرافية لإيران بتدمير الجيوش الوطنية وإحلال الميليشيات الطائفية، وتدمير النسيج المجتمعي وإحلال عنصر وافد جديد⁽⁶⁾، في ظلَّ غياب استراتيجيَّة عربيَّة تستغل حالة السيولة والفوضى بالمنطقة لتغيير ديموغرافي شامل لصالحها، فلم تلجأ الدول العربيَّة إلى مثل هذه الحروب ربما لإدراكها أنَّ الدخول في هذه الحرب سيؤدِّي إلى تصدُّعات مجتمعية، وإدانات دولية، واعتقادها في قوتها الناعمة وأثرها في الحفاظ على النسيج المجتمعي، وربما لحفاظها على الحدِّ الأدنى من المواطنة والتعدُّدية الثقافية والاجتماعية، في حين أنَّ إيران تتجاهل كلَّ هذه القيم والمثُل، بل وتتجاهل إدانات المجتمع الدولي مقابل مشروعها التوسُّعي وفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض لتعطيل أيِّ جهود سلمية،

فالحاصل أنّ الخطوط الحمراء، ومفهوم الصراع، وخرائط النفوذ، تختلف جذرياً عند المتنافسين الإقليميين.

ثانياً: المرتكزات الإيرانية في التغيير الديموغرافي في سوريا والعراق

ترتكز السياسة الإيرانية على مرتكزات تُعتبر بمثابة مفاتيح يُفهم من خلالها الممارسات الإيرانية في السياسة الخارجية، إذ تدخل تلك المرتكزات عقيدة قتالية وثوابت في عقل الدبلوماسية الإيرانية/القوة الناعمة، والحرس الثوري/القوة الصلبة، على حدّ سواء. ويمكن بيانها في المحاور التالية:

المحور الأول: سلسلة الصدع المذهبي

ويعنى بها الدول التي تحوي أقليات شيعية تُسهل من عملية بناء ارتكازات سياسية ومصداًت مذهبية، تساعد في التمدد السياسي والمذهبي، ومن ثم تأمين مجال إيران الحيوي. بحيث تمثل بمجموعها صدعا يُهدد الدول العربية (شوكة في ظهر الدول العربية)، خاصّة الدول التي تضم أقليات شيعية، وبإعادة تكوين وتهيئة تلك الجيوب الصّدية تتشكل المصدّات الدفاعية الجيوبولوتيكية، فيتمدد المجال الحيوي المذهبي الإيراني⁽⁷⁾.

يمكن فهم أبعاد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الإيرانية في سلسلة الصدع المذهبي من رؤية الخميني لمفهوم وماهية الدولة، ومن نظرية «أمّ القرى» التي أسّسها محمد جواد لاريجاني، حيث تتعكس طبيعة النظام السياسي وتوجهات ومعتقدات النخبة الحاكمة مباشرةً على السياسة الخارجية للدولة⁽⁸⁾.

فنظرية ولاية الفقيه لا تقصر نفوذ الولي الفقيه على الشعب الإيراني، بل تمتد لتشمل كلّ الأمة الشيعية في العالم، وتسلبهم حقّ الاختيار وتقرير المصير، فليس من حقّ الشيعي في لبنان أو العراق أن يرفض ولاية الولي الفقيه في طهران عليه في بغداد أو بيروت، لأنّه قاصر يحتاج إلى وليّ (بعبارة الخميني: «كالطفل الصغير الذي يحتاج إلى ولاية والده»)⁽⁹⁾، يقرّر مصيره ويدير شؤونه. كذلك فإنّ النظرية تقصر منصب الولي الفقيه على المراجع والفقهاء الإيرانيين، وتقتصر عملية انتخابه وآليات تعيينه على الإيرانيين عبر البرلمان الإيراني ومركز الخبراء الإيراني، ومع ذلك يريدون للنظرية أن تكون إقليمية لا محلية، مع أنّ آلياتها كلّها محلية.

ويرى المرشد الإيراني علي خامنئي في استفتاءاته أنه طبقاً للمذهب الشيعي على جميع المسلمين طاعة الأوامر والنواهي الولائية للوليّ الفقيه، ويشمل هذا الحكم مراجع التقليد أيضاً، ولا يمكن الفصل بين الالتزام بولاية الفقيه والالتزام بالإسلام وولاية الأئمة المعصومين⁽¹⁰⁾.

من ثمّ تستند السياسة الخارجية الإيرانية إلى كون نظرية الحكم والقواعد الحاكمة التي تنطلق منها عالميّة إقليمية، فصار تخليق الجيوب والبؤر الشيعيّة الثورية التي تدين بالولاء لطهران وللوليّ الفقيه جزءاً لا يتجزأ من المفهوم الإيراني للأمن القومي والعلاقات الدولية.

أما نظرية «أمّ القرى» فهي الشقّ الجيو-سياسي لنظرية الخميني، فتعتمد على المنظور الجيو-سياسي لا الأيديولوجي المذهبي⁽¹¹⁾، وتقوم النظرية على:

1. تشكيل حكومة إسلاميّة عالميّة موحدة للدول الإسلاميّة تكون إيران مركزها.
 2. يكون للوليّ الفقيه سلطة الولاية على الأمة الإسلاميّة جمعاء بعد السيطرة عليها⁽¹²⁾.
- نلاحظ هنا غلبة الطابع الشعبي والقومي على منظري السياسة الإيرانيّة، فالحكومة الإسلاميّة العالميّة يكون مقرها إيران، والوليّ الفقيه الإيراني الذي عينه مجلس الخبراء الإيراني يكون له السُلطة على الأمة العربيّة والإسلاميّة، ومن ثمّ فالقوميّة الفارسيّة تطفى على العقل الجمعي والذاكرة التراكمية الإيرانيّة⁽¹³⁾، ممّا يُغلّف السياسة الخارجية الإيرانيّة وعلاقتها الدولية بنفس النهج التوسّعي زائد «تشييع» و«نفرس» المنطقة لتسهل عملية خضوعها للحكومة المركزية في طهران. وتلك السياسة تقوم على أساس فلسفي في علاقات إيران بالعالم الإسلامي السُنّي تحديداً، تأسيساً على أن المذهب الإثنا عشرّي في أصله ليس مذهباً تبشيريّاً لغير السُنّة، ومن ثمّ فالتوسّع الإيرانيّ الأيديولوجي يكون غالباً في المحور العربيّ والسُنّي فقط، لا تجاه الدول الآسيوية أو الجيران الآخرين⁽¹⁴⁾.

أيضاً تُدرّك إيران أنّ مشروعها التوسّعي قد ينجح مرحلياً وعلى المدى المتوسط إذا اكتفى بالتمدّد السياسي، لكن بقاءه وديمومته مرهون بالتغيير الهويّاتي والديموغرافي على الأرض، فقد حكمت الدولة الفاطمية مصر أكثر من 200 سنة لكنها لم تستعمل

الحرب الديموغرافية المُنهجة⁽¹⁵⁾، ومن ثم بقيت مصر سُنِّيَّة، في حين أنّ الدولة الصفوية استطاعت الحكم والسيطرة وإقامة دولة شيعيَّة فارسيَّة على أرض سُنِّيَّة (شافعية أشعرية) خصبة عن طريق الحرب الديموغرافية المُنهجة، أي مأسسة التغيير الديموغرافي وتحويله إلى أيديولوجيا يتبناها الجنود وصابغوا السياسات، فتسعى إيران، وريثة النُّظام الصفويِّ سياسياً ودينياً، لتفعيل وإحياء تلك العقيدة القتالية في المنطقة، لما لها من أثر بالغ ومفعول عميق في الذهن الإيرانيِّ.

إذا فبين نظرية ولاية الفقيه ونظرية أم القرى انسجام تامٌّ، فالأولى ترتكز على محورية قمّ الدينية، وولاية الفقيه العالميَّة، بحيث يكون الوليُّ الفقيه في طهران هو المتحكم في قرار المسلمين شرقاً وغرباً لا في إطار وطني متعارف عليه، فوضعت النظرية على عاتقها "تخليص المستضعفين والمحرومين"⁽¹⁶⁾، وهم في رؤية القيادة الدينية الأشخاص الذين لا يُحكَمون بالقانون الإيرانيِّ وولاية الفقيه، فغاية السعادة الفلسفية لإيران هي انزواء هؤلاء "المستضعفين" داخلياً وخضوعهم لولاية الفقيه.

المحور الثاني: العامل السياسي القومي والشعبي

من أهداف إيران في التمدُّد تجاه العراق وسوريا وتغيير التركيبة الديموغرافية هناك ليس فقط العامل الديني والمذهبي ووجوب إخضاع المسلمين لولاية الفقيه، الذي تعتقده القيادة الإيرانيَّة، بل العامل الأقوى هو العامل القومي والشعبي الذي يهيمن على العلاقات الخارجيّة في السياسة الإيرانيَّة وملفَّات الأمن القومي، وهنا يتداخل السياسي والاقتصادي مع الديني والمذهبي، وربما كان العامل المذهبي هو وسيلة لتحقيق الأحلام التوسُّعية للإمبراطورية الفارسيَّة في المنطقة⁽¹⁷⁾.

فالهواجس الفارسيَّة التوسُّعية تطفى على عقلية النُّظام الإيرانيِّ في طهران، وهذا النفس الفارسيِّ متمدّد حتى في نظرية ولاية الفقيه نفسها التي تحصر الوليِّ الفقيه في الإيرانيين، وتحصر انتخابه في مجلس الخبراء الإيرانيِّ، ثمّ توسَّع نفوذه وهيمنته لتشمل الشيعَّة في العالم كُله، بل والأُمَّة الإسلاميَّة كلها، وترسَّخ النظرية لفكرة أن العنصر الإيرانيِّ الفارسيِّ يمتاز بالنفوِّق والنبوغ والقيادة، ومن حقه أن يكون وصياً على الجميع، فمنذ نشوء الدولة الصفوية باتت إيران حاضنة لبروز القوميَّة الفارسيَّة كهويَّة ثقافية ونهج سياسيِّ واستراتيجيِّ، وبروز التشيُّع الصفوي كأيديولوجيا

مناقضة ومناهضة لمفاهيم الإسلام الصحيح بشقيه السني والشيعة. فقد استولت الكراهة المرضية Pathological hate على الإيرانيين تجاه العرب خصوصاً، والآخر عموماً⁽¹⁸⁾. وقد أهدى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بابا الفاتيكان خلال لقائه معه كتاب «الشاهنامة»⁽¹⁹⁾، وعَلَّت النبرة الإيرانية في عهد أحمدي نجاد فقد كان فريق نجاد يؤمن بعظمة إيران، وقدرتها على صنع حضارة وتقود العالم، ونشر نجاد واحتفى بمنشور «مؤسس أول إمبراطورية إيرانية» عن حقوق المواطنة⁽²⁰⁾.

وتلك العقيدة تنتقل من سلطة إلى سلطة، فمستشار الرئيس روحاني علي اليونسي صرَّح بأنَّ بغداد عادت عاصمة للإمبراطورية الفارسية، وطالب بعودة رمز الأسد والشمس الحمراء، وهما من رموز العهد الكسروي⁽²¹⁾. ونتيجة لهذه العقيدة الإيرانية فقد أنفقت الدولة مليارات، في ظلِّ مشكلاتها الاقتصادية ومعدلات الفقر العالية، من أجل تحقيق أحلامها التوسعية القومية والشعبوية في المنطقة⁽²²⁾، علاوة على أنَّ فلسفة نظرية ولاية الفقيه تدعم هذا المبدأ، فولاية الفقيه عابرة للحدود والأوطان، ومن وجهة نظر إيران فعلى الأمة الشيعية، بل الأمة الإسلامية، أن تُدعِن للوليِّ الفقيه في طهران⁽²³⁾.

وقد أدرك فلاسفة الشيعة العرب هذا البُعد الطائفي والقومي والشعبي في مفهوم الأمن القومي الإيراني، فأبدوا اعتراضهم على السياسة الإيرانية، ليس فقط تجاه السنة بل تجاه الشيعة العرب! إذا فالهواجس الإيرانية في السيطرة ليست ضدَّ السنة فقط، بل ضدَّ العرب جميعاً، لكن الإيرانيين فقط يمتطون ويستغلون التشيع في فرض مشروعاتهم على الأرض. ورأى فلاسفة الشيعة العرب أن نظرية ولاية الفقيه في ذاتها هي نظرية مؤسَّسة لفلسفة الكوزمبوليتيا⁽²⁴⁾، لأنَّ الوليِّ الفقيه في إيران يؤمن بأحقَّيته في خضوع شيعة العالم لنفوذه، بل خضوع الأمة كلها، وأنَّه لا يجوز تعدُّد الأولياء، ممَّا يُرسخ فكرة الكوزمبوليتيا⁽²⁵⁾ الإيرانية انطلاقاً من التشيع مذهباً، ومن نظرية ولاية الفقيه. لكن فلاسفة ومفكري الشيعة العرب أدركوا أنَّ هذا الخطُّ الفكري يُهدد الكيان والنسيج الشيعي العربي، ويهدد التعايش الشيعي السني داخل الوطن الواحد لآلاف السنين.

فقد اعتبر السيد هاني فحص أنَّ إيران تستعمر العرب سياسياً، ويصفهم بالجالية الإيرانية في التعامل مع شيعة لبنان، ويبرر ذلك بقوله: «لأنَّ الإيرانيَّ

استيلائي، لا يُحِبُّ أن يكون له دور وإنما نفوذ. الدور يعني الشراكة، الدور يشترط الآخر، والنُفُوذ استتباع واستلحاق، زبائني ريعي يشتري الرقبة والقرار، يهمله الوصول إلى هدفه، هو براغماتي جداً، ومسكونٌ بهاجس الإمبراطورية التي يريد استعادتها بمنطق القوة الفارسيَّة أو الشيعيَّة أو الإيرانيَّة مقابل الكثرة العربيَّة»⁽²⁶⁾. ويُحذِّر من الكوزموبوليتيا الإيرانيَّة فيقول: «انتبهتُ إلى وطنية إيرانيَّة عميقة، أنا شخصياً كنتُ كوزموبوليتياً عابراً للوطن لا وطنياً، أو لي وطن هو خرافي، بلا حدود، بلا مكان معيَّن. انتبهتُ إلى أن هناك وطنية إيرانيَّة، أنا مسلم، فهل وطنيتهم هي ضدَّ الإسلام، ضدَّ الشريعة؟ لماذا لا أنتبه إلى عربوتي؟! ليس بالضرورة أن أكون بعثياً ولا قومياً عربياً، لكني عربيٌّ وهذا جزء من هويتي المركبة، فقررت العودة إلى لبنان لبنانياً عربياً من دون عداء لإيران، لكنني مُصرٌّ على التمايز، وهكذا بدأتُ أتغير من موقع فكري وجددتُ قراءاتي لمعنى العروبة الثقافي، ونشأة الكيان ودوره ومعناه، ومعنى المواطنة كاختيار لا بدَّ أن يُصبح قانوناً»⁽²⁷⁾.

ثالثاً: التغيير الديموغرافي في سوريا (Demographic changes)

ربّما استفادت إيران الدولة من نشوب الثَّورة السُّوريَّة للتدخُّل الصريح والمباشر في شؤون الدولة السُّوريَّة، والاستيلاء على ملفَّات النُّظام الأمنيَّة والاقتصاديَّة، فكانت الثَّورة السُّوريَّة فرصة سانحة للنظام الإيراني -في ظلِّ غياب الفاعلين المؤثرين في المنطقة- لتضمِّم سوريا إلى حزامها الديموغرافي، مع العراق، ومن ثمَّ تصل حدودها الديموغرافية إلى البحر المتوسط.

ومنذ عقود تعمل إيران بتؤدَّة وتمهُّل لتغيير ديموغرافي شامل في سوريا وضمِّها إلى الحزام الديموغرافي، لتكون في نطاق النُّفُوذ الإيراني. ويمكننا هنا رصد التحوُّلات الديموغرافية في سوريا والعوامل التي أدَّت إلى سرعة وتيرتها بعد الثَّورة، في المحاور التالية:

تاريخ التغيير الديموغرافي في سوريا:

لا شكَّ في أن التغيير الديموغرافي الحاسم لوحظ بعد نشوب الثَّورة السُّوريَّة، لكن المتابع الجيِّد يلاحظ أنَّ عملية التغيير الديموغرافي الهادئ لم تقطع يوماً

واحدًا طوال حكم عائلة الأسد. وقد تقاطعت مصالح النظامين الإيراني والسوري في هذه المسألة، وقد نوهنا بمصالح النظام الإيراني، أما بالنسبة إلى مصالح النظام السوري فمنذ مواجهته سلسلة من الاحتجاجات في نهاية السبعينيات والثمانينيات التي شملت معظم مدن سوريا، أدرك النظام السوري أنه يحكم أغلبية سُنِّيَّة، إذ كانت الطائفة العلوية في ذلك الوقت تمثل ما يقرب من 7% من إجمالي الشعب السوري، فعمل نظام الأسد على عدد من المحاور لرفع هذه النسبة:

1. عن طريق تسهيل استقدام علويّ تركيا ولبنان، وتجنيسهم.
2. أنشأ جميل الأسد سنة 1981م جمعية المرتضى التي تعتنى بنشر المذهب العلوي في سوريا، وإقناع الناس بأنّ هذا هو مذهب سوريا قبل فرض العثمانيين المذهب السُنِّي.
3. التسهيلات المالية للعلويين: إذ تكفّل رفعت الأسد بمصاريف زواج جنود الطائفة العلوية، مع منح حوافز للإنجاب.
4. إنشاء ميليشيات عسكرية طائفية: فأنشؤوا قطاعات عسكرية كبيرة وحديثة التسليح، وصافية من ناحية التكوين الطائفي، مثل سرايا الدفاع والحرس الجمهوري، علاوة على قيادات القطاعات العسكرية الأخرى. وتمركز هؤلاء الضباط والقادة بالقرب من أماكن وحداتهم العسكرية في اللاذقية وطرطوس ودمشق، ممّا أوجد أحزمة طائفية حول هذه المدن، فدمشق على سبيل المثال يحدها السومرية في الجنوب، وعشّ الورور في الشمال، وسكانهما بالكامل من العلويين، وبجوارهما المزة من الجنوب وضاحية الأسد من الشمال، وأغلبية سكانهما من العلويين⁽²⁸⁾.
5. فالتغيير الديموغرافي في هذه المرحلة كان بأيدي النظام الطائفي نفسه، خوفًا من احتمالية قلاقل يواجهها من الأغلبية، السُّكّانية فأدرك أن بقاءه يحتاج إلى تغيير بنيوي وجذري في العمق الجغرافي والديموغرافي، فعمل على التغييرات الديموغرافية لصالح الطائفة العلوية على حساب الأغلبية السُنِّيَّة، حتى حدوث الثورة الإيرانية وبروز إيران لاعبًا مهمًا وفعّالًا في الداخل السوري نفسه، فأخذ التغيير الديموغرافي منحى آخر⁽²⁹⁾.

مرحلة التدخل الإيراني على خط التغيير الديموغرافي:

بعد قيام ثورة 1979م في إيران نشأ تحالف بين الخميني وحافظ الأسد، ولا يمكن هنا تجاهل ما تمثّله دمشق من قيمة تاريخية ومعنوية للخميني وإيران، فالعقل الفارسيّ يعتبر انكسار دمشق العربيّة السنيّة واحتضانها في ثوب التشييع السياسيّ الفارسيّ إنجازاً سياسياً ومذهبياً، لأنّ العقل الفارسيّ لم يتخلص بعد من العقد التاريخي والميراث الطائفي، فإذا كانت بغداد ينظرون إليها كحاضرة من حواضر دولة فارس، كما صرّح علي اليونسي مستشار الرئيس الإيراني⁽³⁰⁾، فإنهم ينظرون إلى دمشق كمعقل أمويّ يجب هدمه وضمّه إلى قلاعهم وحواضرهم.

هرولت طهران صوب دمشق بعد الثّورة، وأرادت أن توّطدّ علاقتها بالنّظام السوريّ المقرب منها أيديولوجياً وكذلك للقرب من القواعد الشيعيّة في جنوب لبنان، لتقوية نفوذ طهران في المنطقة، فاستعجلت إيران دعم الجيوب الشيعيّة بعد الثّورة مباشرة تنفيذاً لسياسة الجيوبولوتيك الشيعي أو الهلال الشيعي الذي تتبناه إيران تحت ما يُسمّى «تصدير الثّورة»⁽³¹⁾، ودعم المضطّهدين والمحرومين.

في حين أنّ نظام الأسد احتاج إلى إيران لدعم وجوده في ظلّ استمرار التوتّر بينه وبين صدّام حسين وعدد من الدول العربيّة، علاوة على القلاقل الداخليّة التي واجهها كانتفاضة حماة سنة 1986م. ولإدراكه القرب المذهبيّ بينه وبين النّظام الإيرانيّ الجديد بعد الثّورة، فأراد أن يستند إلى حليف إقليميّ قويّ يتقاطع معه في الميراث الحضاري والثقافي، علاوة على أنّ الفعّل الطائفيّ والمشروعات الطائفيّة تجمع النّظامين، فهي كلمة السرّ وحلقة الوصل بين أركان النّظامين، وعُطّي هذا التحالف الطائفيّ إعلامياً باسم «محور المقاومة أو الممانعة». لكن أراد صانعو القرار أن لا يكون التحالف بين النّظامين مجرد تحالف سياسيّ أو تكتيكيّ مرحليّ ينتهي بانتهاء المصالح السياسيّة، أو يكون عرضة للتقلبات السياسيّة وخرائط الصراع في المنطقة، بل أراد صانعو هذا التحالف أن يكون تحالفاً استراتيجياً طويل الأمد، ومجتمعياً متجدراً قبل أن يكون سياسياً، ومن ثمّ عملوا على تمتين العلاقات المذهبيّة وهيئة الجمهور والرأي العامّ لمثل هذا التحالف عن طريق تخفيف حدّة الخلاف المذهبيّ، والتكفير الذي ورثوه عن مراجع الطائفتين «العلوية والإثنا عشرية»، وكذلك السماح

للإيرانيين بالتشيع المذهبي في كل الأراضي السوريّة، فكانت نسبة الشّيعة الإثنا عشرية سنة 1970م نحو 1%، وكانوا يتجهون نحو الانصهار في محيطهم السنيّ. لكن الثورة الإيرانية قوّت الأقلية الشيعية هناك، وأدّت الحرب الأهلية في لبنان إلى نزوح كبير تجاه سوريا، فشدّ عصب الشّيعة في دمشق وما حولها، وتحولوا من وضعية التوقع إلى وضعية التفاعل والديناميكية والتبشير والفعل على الأرض، بالإضافة إلى عوامل مثل الحرب الإسرائيلية على لبنان، والحصار المفروض على العراق والحرب العراقية الإيرانية وانتهاء بالغزو الأمريكي للعراق، كل هذه العوامل أدّت إلى تغييرات جذرية في عمق الدولة السوريّة، فمثلاً: بلدة جرمانا قرب دمشق كان يقطنها بضعة آلاف، أغلبهم من الدرّوز والمسيحيين، تحولت في التسعينيات إلى مدينة يقطنها أكثر من نصف مليون شخص يغلب عليهم الطابع العراقي من حيث اللهجة والتسميات العامّة، والطابع الشيعي من حيث المذهبية⁽³²⁾! كذلك حيّ السيدة زينب الذي تحول إلى إقليم فارسيّ داخل سوريا⁽³³⁾.

ويوجد عامل اقتصادي مهمّ لا يمكن تجاهله في عمليّات إعادة التركيبة الديموغرافية التي تنتهجها السلطات الإيرانية والسوريّة، فأكثر من نصف مليون إيرانيّ يشدون رحال الحج إلى دمشق سنوياً لزيارة المراقد⁽³⁴⁾، وهذا يتطلب فنادق ذات ثقافة فارسيّة في دمشق وسوريا تستقبل هذا العدد الكبير من الإيرانيين، فأسّس رجال الأعمال الإيرانيون فنادق وضخّوا استثمارات ضخمة في هذا الجانب، علاوة على شراء عقارات وأراضٍ واسعة حول المراقد وبالقرب منها، وصارت اللغة المتداولة في تلك الفنادق وأسواق المدينة هي الفارسيّة، وأصبحت السفارة الإيرانيّة والمراكز الثقافية الإيرانيّة بؤراً تبشيرية ومذهبية⁽³⁵⁾، ونشطت التجارة في محيط المراقد نتيجةً طبيعيّةً لوجود عشرات آلاف الحجيج الإيرانيين.

مرحلة الحسم الديموغرافي:

نظرت إيران إلى الثورة السوريّة ليس فقط من منظور مردودها على توازن القوى الإقليمي وخرائط الصراعات والتحالفات في المنطقة، ولكنهم تعاملوا معها بمنطق الازدواجية والاستغلال البراغماتي، فهم وإن رفضوها في الظاهر واتخذوا موقفاً عدائياً منها⁽³⁶⁾، فإنهم في الواقع استفادوا منها إضعاف النظام السوري وإحلال

القوى العسكرية الإيرانية والخبراء الإيرانيين في مواقع قيادية وحساسة داخل الجيش السوري، وإبرام اتفاقيات اقتصادية غير متكافئة. وفي مرحلة الثورة السورية قررت إيران الحسم الديموغرافي، فهي ربما تدرك أن الفرصة لن تكون مواتية مرة أخرى لتكليل مجهودها طوال الثلاثين سنة الماضية في التلاعب بالديموغرافيا، بالنجاح. وشملت مرحلة الحسم مجموعة من الخطط والأهداف والآليات، أبرزها وأهمها:

1. مصادرة الأملاك: صادر النظام السوري أملاك آلاف المواطنين بزعم أنهم ينتمون إلى المعارضة أو المنظمات الإرهابية، وقد نصت المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب على مصادرة أملاك كل من يثبت دعمه للإرهاب، ممّا فتح الباب أمام النظام لاستغلال تلك المادة أسوأ استغلال، وتُنقل هذه الأملاك إلى أملاك الدولة، وهذا ما يجعل صاحبها غير مخوّل إليه بيعها، أو نقل ملكيتها، أو المطالبة بها بأيّ شكل من أشكال القانون، وليس له حقّ معارضة بيعها في مزاد علنيّ. حدث هذا مع مئات العائلات، ففي بيروود بالقلمون وحدها أكثر من 300 حالة، ومثيل تلك الحالات في اللاذقية⁽³⁷⁾ وسائر المدن السوريّة. ويضمن النظام مع طول المدة إضاعة مالها الحقيقي، لا سيما في حال تداولها بين أكثر من شخص لاحقاً، وتعدّد مُلاكها⁽³⁸⁾. وأحياناً يصادر النظام العقارات ونقل ملكيتها لعناصر وضباط حزب الله والحرس الثوري ممن يعملون في هذه المناطق⁽³⁹⁾.

بل وأحيا النظام قانون الإصلاح الزراعي لعام 1958م بعد أن طوي في سجلّ النسيان، وصادرت على أثره من كبار المستثمرين المحسوبين على المعارضة الأراضي الزراعية الزائدة على سقف الملكية التي حدّدها القانون. ولم يُطبّق القانون إلا على مجموعة من رجال الأعمال دون آخرين، ممّا يعزز القول بأنّها انتقائية وتأتي في إطار تغيير مراكز القوى في البنية السوريّة والعمق المجتمعي، مما يجعل التغيير الديموغرافي واقعاً على الأرض، وحاسماً يصعب التعامل معه، بخاصّة أن تلك الأراضي أو الشركات التي تُسحب تذهب إلى مستثمرين إيرانيين⁽⁴⁰⁾.

2. تهجير السكّان الأصليين: اعتمد النّظام مخطّطات وآليّات أدّت إلى تهجير السكّان، وذلك عن طريق:

- أ. الاعتقال والقتل داخل المعتقلات⁽⁴¹⁾.
- ب. الخطف والتعذيب⁽⁴²⁾.
- ج. الحصار وتضييق الخناق ثم المساومة⁽⁴³⁾.
- د. التجنيد أو الترحيل.
- هـ. القصف العشوائي⁽⁴⁴⁾.

وهذه كلها مراحل تؤدّي إلى التهجير القسري⁽⁴⁵⁾، في صورة التهجير الطوعي، ثم تأتي مرحلة التهجير القسري العلني إن لم تؤدّ المراحل السابقة إلى تهجير السكّان المحليّين⁽⁴⁶⁾، كما حدث مع مدينة داريا، إذ نفّذ النّظام عملية ترحيل جماعيّ للسكّان الأصليين لصالح مقاتلي إيران وحزب الله، ممّا يؤكّد أنّ الحرب الديموغرافية استراتيجية للنظامين الإيراني والسوري، وهي الهدف الرئيسيّ للتفاني في هذه الحرب وديمومتها، إذ يعتقد النّظامان أنّ الحرب وإن كانت مكلفة فإنها ستضمن ترميم النّظام السوري لعشرات وربما لمئات السنين القادمة بعد تغيير ديموغرافيا الدولة، وتخليق ولاءات سكانية ضخمة. ويعتقد النّظام الإيراني أنّ الحرب ستضمن له الدخول إلى العمق السوري ديموغرافياً ومجتمعياً وسياسياً واقتصادياً، ممّا يحوّل سوريا من حليف سياسيّ واستراتيجيّ إلى تابع ومنصهر في الدولة الإيرانية، وهو النموذج الذي نجحت فيه طهران في العراق ولبنان⁽⁴⁷⁾.

3. إحلال عائلات شيعية محلّ عائلات السكّان الأصليين: ثم تأتي مرحلة إحلال السكّان الوافدين من عائلات المقاتلين من حزب الله والحرس الثوري والمليشيات محلّ السكّان الأصليين، مكافأة لهم لجهودهم العسكرية في محاربة الثورة، وتغييراً حاسماً للخارطة الديموغرافية. ويظهر ذلك جلياً في حيّ القاعة ببيروت الذي تحول اسمه إلى «حي الزهراء» بعد أن سكنه مقاتلو حزب الله وعائلاتهم⁽⁴⁸⁾.

4. إحراق الوثائق الرسمية والمقرّات الحاضنة: لم يكتفِ النّظام السوري والإيرانيّ بالتهجير ومصادرة الممتلكات بل أحرق المقرّات الرسميّة التي تحفظ الوثائق القوميّة لممتلكات المواطنين، كما حصل في السجل العقاري بحمص⁽⁴⁹⁾، حتى لا يتبقى أيّ أثر

لحقوق المهجرين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، وكذلك لطمس أي سند قانوني قد يعتمد عليه المهجرون مستقبلاً⁽⁵⁰⁾.

5. التجنيس المباشر: جسّ النظام السوري منذ قيام الثورة حتى الآن عشرات آلاف الإيرانيين والعراقيين⁽⁵¹⁾ وغيرهم ممن يستقدمهم الحرس الثوري⁽⁵²⁾، لأن طبيعة أي حرب أن يعقبها انسحاب كل الميليشيات المسلّحة، فأرادت إيران أن يكون مقاتلوها جزءاً من الدولة السوريّة الجديدة بعد الحرب، ولبنة مستقبلية من مكوناتها الثقافية والديموغرافية، وربما العسكرية⁽⁵³⁾. علاوة على حفظ مصالحها الاستراتيجية والجيوسياسية التي دخلت الحرب من أجلها.

6. التبشير ومأسسة النشاطات الدعوية: نشطت الحلقات الدعوية للمذهب الشيعي من أتباع حزب الله، ضمن الأحياء التي يتركزون فيها، إضافة إلى انتشار النشاطات الشبابية لطلائع الشبيبة التابعة لحزب البعث بين أطفال المدارس، ممّا يضمن تنشئة الجيل الصاعد على تأييد نظام البعث، واعتناق موقف إيجابي تجاه التشيع السياسي وإيران⁽⁵⁴⁾، بالطبع علاوة على وجود الحسينيات والحوزات الشيعيّة، في مناطق المراقد، مثل مرقد السيدة زينب ومرقد السيدة رقية وغيرهما، علاوة على ما يُصاحب ذلك من بروز الشعائر والطقوس والمدّاحين⁽⁵⁵⁾.

7. شراء العقارات: اشترى الإيرانيون منذ عهد حافظ الأسد عقارات وأراضي مجاورة للمراقد الشيعيّة، وعملوا على توسيع المراقد، وخدمتها، فما إن انتهى عقد الثمانينيات حتى استولى الشيعة المدعومون إيرانيّاً على الأوقاف السنيّة، التي تضمنت مقامات ومراقد اكتشفوها واستحدثوها، وكان أبرزها مقام السيدة رقية الذي تعرضت البيوت المحيطة به للتخريب، لإقامة مبنى ضخم للمقام يحتوي على مدرسة ومسجد كبيراً، وانتهى إعمارُه سنة 1990، وتكرر الأمر في مقامي عدي بن حجر الكندي في ريف دمشق، وعمار بن ياسر في الرقة. فتاريخ شراء العقارات ممتدّ منذ الثورة الإيرانيّة حتى اليوم⁽⁵⁶⁾.

وبعد الثورة السوريّة أجرى النظام السوري مناقصات صورية مفتوحة فقط للإيرانيين، ممّا يسمح لهم التغلغل داخل البنية العقارية السوريّة، فأسست السفارة الإيرانيّة في دمشق حياً سكنياً في منطقة المزة، وهو حيّ إيرانيّ كامل. وأصدر

النظام السوري قوانين خاصة لتسهيل تملك الإيرانيين في سوريا، مثل القانون رقم 25 لسنة 2013م، وأصدر مراسيم رئاسية تسمح ببيع وشراء الأراضي السوريّة على قاعدة الربحية والتشاركية. وشجّع النظام الإيراني المستثمرين الإيرانيين للتملك في سوريا، وضحّ المال في قطاع العقارات والأراضي⁽⁵⁷⁾، فاشترى التجار والمستثمرون بيوتًا فخمة وفيلات وشققًا في مناطق حيوية بالعاصمة دمشق وعلى طول خطّ الساحل⁽⁵⁸⁾. فالعامل الاقتصادي كان حاضرًا في المشهد أيضًا، إذ استولت إيران باتفاقية محلّة وطويلة الأمد على حصص في السوق السوريّة، فوَقَّعت اتفاقيّات صفقات في القطاع الحكومي والصناعات الثقيلة.

الخلاصة أن الإيرانيين يستثمرون ديموغرافيًا في سوريا ويعتبرون الدولة السوريّة عمقًا استراتيجيًا للأمن القومي الإيراني، إذ يؤكّد مهدي طائب أهميّة نظام الحكم في سوريا بالنسبة إلى إيران، فبعد أن وصف سوريا بالمحافظة الخامسة والثلاثين لإيران قال: «لو احتفظنا بسوريا فسنتمكن من استعادة خوزستان، ولكن لو خسرتنا سوريا فلن نتمكن من الاحتفاظ بطهران». وبعد تأكّيد أهميّة سوريا الاستراتيجية بالنسبة إلى طهران أكّد دعم نظام بشار في إدارة حرب المدن، فقال: «النظام السوري يمتلك جيشًا ولكن يفتقر إلى إمكانية إدارة الحرب في المدن السوريّة، لهذا اقترحت الحكومة الإيرانيّة تكوين قوات تعبئة لحرب المدن قوامها 60 ألف عنصر من القوات المقاتلة، لتسلّم مهمّة حرب الشوارع من الجيش السوري»⁽⁵⁹⁾، فالثورة على بشار يعتبرها الإيرانيون ثورة على خامنئي نفسه⁽⁶⁰⁾.

رابعًا: التغيير الديموغرافي في العراق

تعتبر إيران في أدبيّاتها الفارسيّة أنّ العراق جزء من الإمبراطورية الفارسيّة القديمة، وجزء من مملكة التشيع قديمًا وحديثًا، وتعدّت تلك الأدبيّات إلى الخطاب السياسيّ الرسميّ⁽⁶¹⁾ فحكمت الدولتان الفارسيّة والصفيوية العراق في فترات من التاريخ، وحكم البويهيون القادمون من أرض فارس أجزاءً من العراق وتحكّموا في صناعة القرار السياسيّ في فترة من فترات الحكم العباسي⁽⁶²⁾. من ثمّ فالعقل الجمعيّ الإيراني والذاكرة التراكمية لصانعي السياسات يعرفون أهميّة العراق الجيوسياسية⁽⁶³⁾.

عملت إيران على تغيير ديموغرافيا العراق لصالحها، عن طريق الكمّ بالتهجير القسري وخلخلة المعادلة السكانية والتوازن الديموغرافي واستغلال الحرب ضدّ الإرهاب لتحقيق ذلك في المدن السُنِّيَّة، وعن طريق الكيف بحرمان -أو تقليل الإنفاق على- المحافظات السُنِّيَّة من المرافق العامَّة والبنية التحتية والتعليم والصحة ونحو ذلك من مقوِّمات العقول والأبدان، فنشأ جيلٌ أقلُّ في إمكانياته التعليمية والثقافية من نظيره في الجنوب العراقي المسيطر على الحكم والثروة، ومن نظيره في الشمال العراقي المتمتع بحكم ذاتي.

وكان التغيير الديموغرافي الذي تنفّذه إيران في العراق أسهل بكثير من نظيره في سوريا، لأنّ العراق يدخل في الحزام المذهبي الإيراني، بخاصّة بعد الغزو الأمريكي للعراق، فاستطاعت تجنيد وتأسيس ميليشيات تتكون من عشرات الآلاف التابعة رأساً للحرس الثوري والقيادة الإيرانيَّة. وصنعت ولاءات مذهبيَّة حوزوية، وولاءات عشائرية، بالإضافة إلى وجود حزب الدعوة المدعوم منها في الحكم، فاستطاعت أن تُنفذ سياستها الديموغرافية بغطاء شعبيّ طائفي، وسلطويّ متحكم في مفاصل السُلطة.

استراتيجية إيران تجاه العراق:

تمارس إيران التغيير الديموغرافي الكيفي على العراق كلّ، فتكمن المصلحة الإيرانيَّة في منع العراق من التحوُّل مرة أخرى إلى دولة قوية تواجه إيران -عسكرياً أو سياسياً- وتحّد من قدراتها على مدى نفوذها وتحقيق أهدافها في الإقليم العربيّ، وذلك أبرز الهواجس التاريخية الإيرانيَّة، سيما منذ الحرب العراقيَّة الإيرانيَّة⁽⁶⁴⁾، فتسعى إلى تدمير القرار العراقي وتحويل العراق بأكمله إلى تبعيَّة إيرانيَّة سياسيَّة واقتصاديَّة⁽⁶⁵⁾ وذلك عبر مجموعة أوتاد استراتيجيَّة تنفّذ المصالح الإيرانيَّة والتغيير الديموغرافي على الأرض. ولم تكن إيران تعطي الأولوية للتغيير الديموغرافي الكميّ في العراق لوجود كتل سكانية ضخمة شيعيَّة بالعراق تكفي لصناعة ولاءات مذهبيَّة وسياسيَّة⁽⁶⁶⁾، لكن بدأ التغيير الكميّ في بعض المدن العربيَّة السُنِّيَّة بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في 2006م، وإن كان قد بدأ عملياً ببطء بعد الغزو الأمريكي سنة 2003م⁽⁶⁷⁾. وارتكزت السياسة الإيرانيَّة على مجموعة من الأسس في إحداث تغيير دراماتيكي على الأرض⁽⁶⁸⁾، يمكن رصدها في النقاط التالية:

أولاً: عسكرة المدن السُّنيَّة

في العراق استراتيجية إيرانية تعمل على إبعاد المدن والمحافظات الشيعية الصرفة عن بؤر التوتر والإرهاب والطائفية، وصهر المحافظات السُّنيَّة بنيران الحرب، لأنَّ الحرب العسكرية من أعمدة وأسباب التغيير الديموغرافي الذي تطمح إليه الأنظمة، بل حتى في أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق أبعدت إيران شركاءها المذهبيين عن مواجهة الاحتلال إلا في حوادث قليلة جداً، في حين دعمت المواجهات ضدَّ الأمريكيين في المحافظات السُّنيَّة، لتحقيق مصالحها السياسية والديموغرافية في العراق، لأنَّ الحرب يوازها خروج نازحين، وتحجيم إنمائي وبنوي، وتشريد آلاف العائلات، ممَّا يُسهِّل عملية التغيير الديموغرافي وعدم مواجهتها شعبياً لضعف العمق المجتمعي في أثناء الحروب⁽⁶⁹⁾.

ثانياً: التهجير القسري للعرب السُّنة

للتغيير الديموغرافي الحاسم مرحلة أخرى اتبعتها إيران في المحافظات الحدودية التي تطلُّها، ففي محافظة ديالى⁽⁷⁰⁾ مثلاً عملت إيران على تغيير مُمنهج للخارطة السُّكانية، معتمدة في ذلك على أذرعها الميليشيات المسلحة، فشنت حملات اعتقال، وتهديم للمساجد⁽⁷¹⁾، وتجريف للأراضي، وصار ذلك عملاً مُمنهجاً بعد تفجير المرفدين سنة 2006م وما أعقبه من اقتتال داخلي⁽⁷²⁾.

ثمَّ أخذ التهجير القسري العنيف منحنى أشدَّ طائفيةً وعنفاً بعد طرد تنظيم الدولة من ديالى سنة 2014م، إذ غيَّرت الميليشيات الشيعية ديموغرافيا المدينة تغييراً حاسماً وشاملاً⁽⁷³⁾، شملت عمليات قتل على الهوية، وتهجيراً قسرياً، واعتقالات بالجملة، ومنع النازحين من الرجوع إلى المدينة⁽⁷⁴⁾. وحدث مثل هذا في كلِّ المدن السُّنيَّة تحت زعم محاربة الإرهاب كما حصل في الموصل وصلاح الدين والرمادي⁽⁷⁵⁾. لكن تبقى المدن المحاذية للحدود الإيرانية وحزام بغداد لها النصيب الأوفر في عمليات التهجير القسري والعنيف⁽⁷⁶⁾.

ثالثاً: التهجير غير المباشر:

شمل ذلك مجموعة من الآليات، مثل:

الحرمان من المياه: بنّت إيران سدوداً على منابع نهر ديالى مما أدّى إلى انخفاض منسوب النهر وارتفاع نسبة التلوث فيه، ممّا اضطرّ كثيرًا من السُكّان إلى الرحيل وهجر مزارعهم ومساكنهم⁽⁷⁷⁾.

المكاتب الثقافية الإيرانية: إذ افتتحت إيران في عهد نوري المالكي ثلاثة مكاتب ثقافية داخل محافظة ديالى وحدها، وهذا العدد أكبر من عدد المكاتب الإيرانية في النجف والبصرة وكربلاء إذ تحوي كل مدينة مكتبًا واحدًا⁽⁷⁸⁾.

توزيع الأراضي على الشيعة الموالين: إذ وزّع نوري المالكي أراضي المحافظات السُنّية -وعلى الأخصّ ديالى- على المواطنين من الجنوب العراقي الموالين للحكومة طائفياً ومذهبياً⁽⁷⁹⁾.

هذه الآليات الناعمة أدّت إلى تغيير كامل -أصبح واقعاً- في الخارطة السُكانية للمدن السُنّية العربية، أخذ في التنامي في ظلّ غياب ضغط دولي وعربيّ فعّال ومؤثّر على الحكومة العراقية.

النتائج المترتبة على التغيير الديموغرافي:

إذا ما نجح المشروع الإيراني في تغيير ديموغرافي حاسم في سوريا والعراق -قطع شوطاً كبيراً في العراق- فسوف يكون له نتائج سياسية كارثية سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً على المنطقة من الصعب خلخلتها على المدى المتوسط، كذلك من الصعب التنبؤ بكلّ آثارها على الأرض، بيد أنه يمكننا استقراء عقلية صانع القرار الإيراني في استماتته لضّمّ سوريا إلى إقليمه وحزامه الديموغرافي، من خلال النقاط التالية:

1. يعتقد الإيرانيون أنّ المنطقة تمرّ بفراغ استراتيجيّ كامل، في ظلّ غياب قوة عربية مشتركة تواجه التمدّد الإيراني، ومن ثمّ فالفرصة مواتية للهيمنة على القرار السياسيّ العراقي⁽⁸⁰⁾.

2. تضمن إيران من خلال ترسيخ وجودها السياسيّ والعسكريّ والمذهبيّ في سوريا والعراق حصتها من ثروات الدولتين، المتمثلة في الأسواق والنّفط، والطاقة، والمعادن، والتبادل التجاري غير المتكافئ، ممّا يصبّ في صالح شركاتها ورؤوس أموالها⁽⁸¹⁾.

3. بالسيطرة على سوريا والعراق ولبنان تضمن إبعاد تركيا كلياً أو جزئياً، وعزلها عن جزء من العالم العربي، ومن ثمّ التخلّص من أحد أكبر المنافسين لها في المنطقة، عبر قواعد شعبية داعمة لها، ورافضة لأيّ تغلغل تركي، بخاصّة أن العراق وسوريا كانتا تحت نفوذ الدولة العثمانية، وتمثّلان منفذين مُهمّين للاقتصاد التركي، علاوة على كونهما عمقا أمنياً واستراتيجياً لتركيا.

4. تُقدّم إيران نفسها للغرب كلاعبٍ إقليميٍّ قويٍّ، يمكنه أن يكون شرطيّ المنطقة ويمكن الاعتماد عليه في تأمين الأمن القومي الغربي، في حالة التوافق وتقسيم الأدوار، على حساب الدول العربيّة بعامةً والخليجيّة بخاصّة. ويعضد هذا الطرح ما تمارسه إيران من دبلوماسيةٍ تجاه الغرب، وما تمارسه من وصاية ولهجة طائفيةٍ ومذهبيةٍ تجاه جيرانها في المنطقة والإقليم.

لكن هذا المشروع الإيراني المتمثل في ضمّ سوريا والعراق إلى الحزام الديموغرافي يواجه مشكلات ونقاط ضعف يجب أخذها في الاعتبار، والعمل عليها، مثل:

1. الاستنزاف المالي الضخم من الخزانة الإيرانية في سوريا والعراق واليمن مع فتح جبهات جديدة، في ظلّ خزينة فارغة، وتضخم كبير، ومشكلات داخلية تهدد النظام الداخلي بالتصدع⁽⁸²⁾.

2. تشويه صورة إيران في العالم العربيّ والإسلامي بسبب دعمها الميليشيات الطائفية وموقفها من الثورة السوريّة وقضايا الإقليم، ممّا وضعها في مواجهة مليار مسلم سنّي حول العالم، وهذا يهدد صورة إيران وقوتها الناعمة في التبشير والتمدد الثقافي والاجتماعي في النسيج السنّي.

3. لا تتحمل إيران الاستمرار في مواجهة قوانين المجتمع الدولي، ومواثيق حقوق الإنسان، بمعنى أنها إذا لم تتجح في تغيير حاسم وعميق على الأرض فستلجأ إلى سياسة النفس الطويل في تغيير هادئ واستراتيجيات بعيدة المدى.

الديموغرافيا المعاكسة: فعشرات آلاف اللاجئين ذهبوا إلى لبنان، ممّا هدّد الديموغرافيا اللبنانية بالتغيير، وهذا يقلق حزب الله، ممّا دعاه إلى المطالبة بعودة اللاجئين السوريين القابعين في لبنان إلى ديارهم، وهذه الدعوة سببها الخوف من تغيير ديموغرافي في لبنان ممّا يُهدد التفوق الديموغرافي لحزب الله في لبنان⁽⁸³⁾.

المقاربات الممكنة:

بإمكان صانع القرار العربيّ مواجهة المشروع الإيرانيّ في العراق وسوريا عبر مجموعة آليات يمكن رصدها في النقاط التالية:

1. الدعم السياسيّ واللوجستي للعرب السُنَّة في العراق، وافتتاح مراكز ثقافية على غرار المراكز الإيرانية، تحافظ على الهوية الثقافية والحضارية للعرب هناك.
2. مواجهة إيران إعلامياً عبر فضح الممارسات التي تمارسها في سوريا والعراق.
3. بناء حلف خليجيّ-عربيّ-تركيّ إسلامي قويّ، لمواجهة النفوذ الإيرانيّ في المنطقة، ومنع تمدُّدها الديموغرافي على حساب الثوابت التاريخية والموروثات الحضارية العربيّة.
4. خلق جيوب داعمة وموالية للقضايا العربيّة داخل الدولة الإيرانيّة.

5. بداية انكسار أيّ مشروع توسُّعي يبدأ بهزيمته في نقطة يعتبرها محورية، بمعنى أنّ هزيمة المشروع الإيرانيّ في سوريا أو كبحه وفرملته كفيل بتراجع تامّ في السياسة الإيرانيّة، وتصدُّعات رأسيّة في منظومتها الأيديولوجيّة، تليها مراجعات شاملة وأقول ما يُسمّى «مشروع الجيوبولوتيك الشيعي»، فالثمن الأضحى لإيران سيكون في حالة سقوط النظام السوري بكل ما يعنيه من تداعي رهانات المشروع الإقليمي الإيرانيّ.

ويمكن حصر أهمّ نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1. نجحت إيران في تخليق جيوب ويؤر موالية مذهبياً وسياسياً لطهران في سوريا والعراق، وهذه ثمرة سياسة النفس الطويل منذ قيام الثورة الإيرانية حتى الآن.
2. فرض الدولة الإيرانيّة واقعاً سكانياً جديداً في سوريا والعراق يصعب تغييره على المدى البعيد، عن طريق شراء مساكن ومبانٍ تتبع الدولة الإيرانيّة مباشرة، وتغيير مناهج التعليم، وتهجير أعداد سكانية ضخمة.
3. استغلال إيران لمجموعات شيعيّة في كل من العراق وسوريا لتحقيق ما يُسمّى «الكوزموبوليتيا الشيعيّة»، التي تخدم المصالح الإيرانيّة.

4. اعتقاد إيران أنّ سوريا هي المحافظة الخامسة والثلاثون لإيران، وأنّ العراق صار عاصمة للإمبراطورية الإيرانية، ممّا يدلّ على أنّ المواجهة مع إيران هي استراتيجية أيديولوجية، فالتمدّد الإيراني في سوريا والعراق ليس فقط لمصالحها السياسية والاقتصادية، بل جزء لا يتجزأ من عقيدتها الأيديولوجية، وتطبيق عمليّ لنظرية ولاية الفقيه، وممارسة الفقيه خارج الحدود الوطنية القومية التي لا يعترف بها.
5. عملت إيران على تفكيك المجتمع السنيّ في سوريا والعراق، وتجريده من العوامل الحيوية لبناء العمران وصناعة الحضارة، ممّا أدّى إلى إضعافه ومن ثمّ سهولة السيطرة عليه وتوجيهه.
6. المواجهة مع إيران تتطلب صياغة الدول العربية لرؤية مشتركة، ومفهوم دقيق للأمن القومي العربيّ، وتحالفات عسكرية تستند إلى قوة عسكرية رادعة.

الهوامش والمراجع

(1) يهتم علم الديموغرافيا بدراسة السُّكَّان الإحصائية في المجتمعات أو الدول التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية التي تسمح بتحديد حجم السُّكَّان في مكان وزمان معينين، وتحليل التركيبة السُّكَّانية وتوزُّع عناصرها جغرافياً واجتماعياً، كما تسمح تلك المعطيات بضبط حركة السُّكَّان وعوامل تقلباتهم في المدى الطويل. لكن سرعان ما تعددت اهتمامات الديموغرافيا وتنوعت ليصبح لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية. وهناك الديموغرافيا التاريخية التي تدرس كل الشعوب في الماضي القريب والبعيد، التي لا نملك عنها أي معطيات إحصائية أو معطيات كافية.

أما الديموغرافيا التمايزية فهي تشمل المجتمعات المركبة مثل سويسرا وبلجيكا ولبنان، إذ يتوزع السُّكَّان حسب الطوائف والمذاهب، مع ما يترتب على ذلك من تمثيل هذه الطوائف والمذاهب في مختلف مؤسسات الدولة. ولتوزيع هذه الوظائف تُجري الدولة إحصاءات لمعرفة حجم كل طائفة لديها، فيأخذ هذا الإحصاء بُعداً سياسياً طائفيًا تمامًا، كما هو الحال في لبنان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالديموغرافيا التمايزية تجعل من هذا البلد الخاضع لها في حالة عدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي، فتتأزم أوضاعه دائمًا، لا سيما إذا لم تكن مكوناته متفاهمة. د.الكسندر أبي يونس: السُّلطة في لبنان وخريطة الديموغرافيا التمايزية، مجلة الدفاع الوطني الصادرة عن الجيش اللبناني، كانون الثاني 2016م.

(2) راجع: د.نصر عارف: قوة المجتمع أهم من قوة الدولة، الأهرام اليومي، 15 فبراير 2016م.

(3) انظر: د.أشرف كشك، دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول ديسمبر 2016م.

(4) د.نصر عارف: الحروب الديموغرافية، تفكيك المجتمعات وتفريغ السُّكَّان، الأهرام، 23 يناير 2017م.

(5) Dr. Josef Olmet, The Syrian Civil War and the Demographic Changes to Expect. 082012/27/.

http://www.huffingtonpost.com/dr-josef-olmet/syrian-civil-war-demographics_b_1833672.html

(6) د.نصر عارف: الحروب الديموغرافية، الأهرام 23 يناير 2017م. والأبعاد الديموغرافية للفوضى العربية، الأهرام، 16 يناير 2017م.

(7) إيران ودول الخليج: مصدات مذهبية على تصدعات سياسية، د.عادل علي العبد الله، مستشار الأمين العام لدول مجلس التعاون، ص306، دراسة منشورة ضمن «المشروع الإيراني في المنطقة» ط/ دار البشير.

(8) راجع: د.محمد جواد لاريجاني: الإدارة السياسية في الصدر الإسلامي، حوار مطول ضمن كتاب: «مطارحات في الفكر السياسي الإسلامي»، لحيدر حب الله، ط1/ الانتشار العربي بيروت 2015م، ص55.

(9) الموقع الرسمي لآية الله علي خامنئي، الاستفتاءات، باب، احكام تقليد- ولايت فقيه وحكم حاكم. وراجع: حسن العمري: القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات. <https://goo.gl/FMWt6t>

(10) الموقع الرسمي لآية الله علي خامنئي، الاستفتاءات، باب، احكام تقليد- ولايت فقيه وحكم حاكم. وراجع: حسن العمري: القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة، مركز الجزيرة للدراسات. <https://goo.gl/vMN833>

(11) راجع: د.عادل علي عبد الله: المحركات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، نقلاً عن: إيران ودول الخليج مصدات مذهبية على تصدعات سياسية، ط/ مركز أمية، سابق، ص313.

(12) محمد جواد لاريجاني: مقولات في الاستراتيجية الوطنية، ط1/ مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية 2013م، ص46. وراجع: د.محمد السلمي: الجيوبوليتيك الشيعي الواقع والمستقبل، مجلة الدراسات الإيرانية العدد الأول ديسمبر 2016م، ص48.

- (13) راجع: جيمس وارل، بين دارا والخميني استكشاف إشكالية الهوية القومية في إيران، ط/ مكتبة الإسكندرية 2016م.
- (14) إيران ودول الخليج مصدّات مذهبيّة على تصدعات سياسيّة، ص313. «سابق».
- (14) راجع: Stnly Lane Poole: A History Of Egyptian In The Middle Ages, Publisher: New York: C. Scribner's Sons, 1901.
- (16) يحدد الخميني نفسه ومن معه من الملالي على أنهم النخبة التي اصطفاها الله لإنقاذ الشعوب: (أمّا نحن المكلفين بإنقاذ المحرومين المظلومين، نحن مأمورون بإعانة المظلومين ومناوأة الظالمين). -الخميني: الحكومة الإسلاميّة ص-58.
- (17) لأنّ إيران بطبيعتها الجينية ومكوناتها الثقافية وميراثها القومي والحضاري تدخل في إطار الدول التوسّعية القابلة للتمدّد، أي ضمن الحزام الإمبراطوري، فهناك دول بطبيعتها التاريخية والثقافية متقوقعة على الذات مهما كانت قوتها الاقتصادية ومكانتها الجغرافية، فتدخل ضمن الإطار الإقليمي والمحليّ، ودول أخرى بحكم ميراثها الحضاري وجيناتها التاريخية- لا تؤمن بوجودها إلا بأحلامها الإمبراطورية ومن تمّ تنطلق سياستها الخارجيّة ارتكازاً على هذا المفهوم، مهما كان ضعفها الاقتصادي ومشكلاتها الداخليّة، وهذا النوع من الدول يُعدّ ضمن الإطار الإمبريالي. وهذا ما يُسمّى بشخصيّة المكان، فكلّ دولة لها موضع وموقع، وإن كانت جغرافيتها صامتة فتاريخها -المتوقع أو المتمدّد- ينشأ عنها، كما يُعرّف فيلسوف الجغرافيا د.جمال حمدان. راجع: د.جمال حمدان، مقدمة موسوعة شخصيّة مصر، ط4/ دار الشروق بالقاهرة.
- (18) راجع: جوييا بلندل سعد: صورة العرب في الأدب الفارسيّ الحديث، ترجمة صخر الحاج حسين، ط/ الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن. ص16-28.
- (19) د.عبد الله النفيسي، والسعيد إدريس وفاطمة الصمادي وآخرون: المشروع الإيراني في المنطقة، ص13، مرجع سابق.
- (20) د.محمد السعيد، الجمهورية الثالثة في إيران، ط/ الهيئة المصرية العامّة للكتاب 2012م، ص152.
- (21) انظر: تصريحات مستشار روحاني وتدابعتها: روسيا اليوم، 17 / 3 / 2015م. والرايات التي تحمل رمز الأسد والشمس استعملتها الدولة الصفوية والقاجارية، إحياءاً للوجدان الفارسيّ ما قبل الإسلام، وأعلن القاجار أنّ هذه الراية هي «الحدّ الفاصل بين الخير والشر منذ أيام زرادشت». وأصبحت الراية رمزاً قومياً متميزة بوضوح على هلال القمر العثماني. أروند إبراهيميان: تاريخ إيران الحديثة، ط/عالم المعرفة الكويت 2014، ص38. <http://cutt.us/stOTv>
- (22) راجع: شذى خليل، أجندة إيران تهلك اقتصادها وتزعزع استقرار الشرق الأوسط، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية، 14 يناير 2017م.
- (23) بحوث في ولاية الفقيه، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة ط/ 1999م، فصل: «كيف يكون الولي الفقيه المنتخب من مجلس الخبراء في إيران ولياً على أهل بلد آخر؟»، ص114. جدير بالذكر هنا أنّ السلطات الإيرانيّة اعتقلت أحمد القبانجي المفكر العراقي، لكتاباته ضدّ نظرية ولاية الفقيه، وذلك في أثناء زيارته طهران. وهذه ممارسة عملية لكوزموبوليتيا نظرية ولاية الفقيه. انظر: أحمد الكتاني: محاكم التفتيش تعود من جديد، صحيفة المثقف 30 نوفمبر 2012م.
- (24) إليه روستامي: تأثير إيران ونفوذها في المنطقة، ترجمة: د.فاطمة نصر، ط1 / 2011.
- Elaheh Rostami - Povey: Iran's Influence: A Religious- Political State and Society in Its Region. Zed Books 2010.
- وراجع: المشروع الإيراني في المنطقة العربيّة والإسلاميّة، د.السعيد إدريس وفاطمة الصمادي وآخرون، مرجع سابق.
- (25) الكوزموبوليتيا Cosmopolitanism مصطلح يعني الولاء العابر للحدود والأوطان، وتعني سياسة كونية أو عالميّة لا تختصّ بدولة واحدة. وعندما قامت الثورة الإيرانيّة عملت على تدجين الطوائف الشيعيّة العربيّة، وجذب ولائها من الدول الموطن لصالح طهران، وصنعت جيوباً طائفية وميليشياتوية خاضعة لها ولسياستها، تعمل على توسيع نفوذ طهران في الدول الأمّ.
- (26) هاني فحص: حوار مع جريدة النهار اللبنانية 18 أيلول/سبتمبر 2014م.
- (27) هاني فحص: جريدة النهار 18 أيلول/سبتمبر 2014م. وراجع: لقاء خاص، حوار مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي، 23 / 5 / 1999م، الجزيرة نت.
- (28) د.عماد بوظو: أوهام التغيير الديموغرافي في سوريا، أوريثنت 13 يناير 2016م. وراجع: عبيدة عامر: اللعبة الكبرى.. كيف تعيد إيران تشكيل سوريا ديموغرافياً؟، 20 فبراير 2017م، موقع ميدان.

- (29) راجع: د.عاطف معتمد، الشبيعة في المشرق الإسلامي، تطوير المذهب وتفكيك الخريطة، ط1/ نهضة مصر 2008م، ص155. وراجع: خريطة الشبيعة في العالم الإسلامي، أمير سعد، ط4/ مركز الرسالة للدراسات 2013م.
- (30) انظر تصريحات علي اليونسي: إيران.. أصبحتا إمبراطورية عاصمتها بغداد، العربية نت 8 مارس 2015م. <http://cutt.us/qz83m>
- (31) راجع: د.السلمي، د.غنيمي: الجيوبوليتيك الشيعي، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول، ص32. ط/ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض.
- (32) راجع: عماد بوظو، أوهام التغيير الديموغرافي في سوريا، سابق.
- (33) راجع: هكذا تبتلع إيران عاصمة الأمويين. «ملف عن التشيع في دمشق»، أورينت 26 / 5 / 2016م. وراجع: اللعبة الكبرى.. كيف تعيد إيران تشكيل سوريا ديموغرافياً؟ 20 فبراير 2017م. موقع ميدان. <http://cutt.us/vZ18H>
- <http://cutt.us/6ignn>
- (34) راجع: نصف مليون إيراني في سوريا سنوياً، الشرق الأوسط، 4 ديسمبر 2009م. <http://cutt.us/bNX6>
- (35) انظر: أسرار التغلغل الشيعي في دمشق- تقرير. 11 / 5 / 2015م. <https://goo.gl/76Fltf>
- (36) د.محمد السعيد إدريس ود.فاطمة الصمادي وآخرون: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ص178، ط/ مركز أمة للبحوث والدراسات الاستراتيجية + دار البشير، ط3/ 2015م.
- (37) نظام الأسد يُصادر ممتلكات اللاجئين والمعارضة، عربي 21، 25 فبراير 2015م. <http://cutt.us/hEcGL>
- (38) القلمون.. تهجير واستنزاف وتسخير للحرب، الجزيرة نت 9 / 2 / 2016م. <http://cutt.us/MuyD4>
- (39) تأسيد القلمون، الجزيرة نت 14 / 1 / 2015م. <http://cutt.us/9AcMG>
- (40) الأسد يصادر أملاك المعارضين بموجب قانون يعود لسنة عقود، العربي الجديد: 29 يونيو 2016م. <http://cutt.us/auRjw>
- (41) ففي سجن صيدنايا (هو أضخم سجن في سوريا ويقع على بعد 30 كم شمال العاصمة دمشق) وحده سُنق أكثر من 13 ألف معتقل ما بين عامي 2011 و2015م، ووصفت منظمة العفو الدولية السجن بأنه مُسلخ بشري. وداخل السجون السوريّة أكثر من 10 آلاف امرأة معتقلة. راجع: تقرير منظمة العفو الدولية الثلاثاء 7 فبراير 2017م: «مسلخ بشري: شنق جماعي وإبادة في سجن صيدنايا». <http://cutt.us/r3qwk> <http://cutt.us/gb9Z7>
- (42) انظر: سجن تدمر.. الموت أرحم من الحياة، برنامج الواقع العربي، بتاريخ: 23 / 5 / 2015م. الجزيرة الفضائية. وانظر: سجون سوريا.. الموت تعذيباً، «ملف شامل»، الجزيرة نت. <http://cutt.us/HDvE4>
- And; Rights Organization Accuses Syrian Government of Mass Hangings. <http://cutt.us/NAUum>
- (43) عمر كوش: الهدن والتغيير الديموغرافي في سوريا، 1 يناير 2016م. الجزيرة نت. <http://cutt.us/rsOop>
- (44) وشمل القصف المنازل والأراضي والمستشفيات بطريقة عشوائية، أدت إلى هروب المدنيين إلى مدنٍ أخرى أو إلى خارج سوريا، وفي كلتا الحالتين تُصادر أملاكهم بعد خروجهم.
- (45) راجع: هل يسعى الأسد لإفراغ سوريا من معارضيه؟- الجزيرة نت 8 / 9 / 2015م. <http://cutt.us/njuY2>
- (46) حزب الله في سوريا.. تهجير السُكّان علناً، «تقرير»، 20 سبتمبر 2016م. <http://cutt.us/dkd0X>
- (47) داريا.. حلقة جديدة من مسلسل التهجير لإقامة سورية المفيدة، «تقرير»، العربي الجديد، الأحد 28 / 8 / 2016م. وانظر: مشروع إيراني في دمشق يهدّد مئتي ألف سوري بالتهجير، القدس العربي 29 أغسطس 2015م: <http://cutt.us/xdfb8> <http://cutt.us/K1eM>
- (48) القلمون.. تهجير واستنزاف وتسخير للحرب، مرجع سابق. وانظر: عمر كوش: الهدن والتغيير الديموغرافي في سوريا، الجزيرة نت، سابق. وانظر: الغاردان.. كيف تغير إيران التركيبة الطائفية بسوريا إلى الأبد؟، عربي 21، 15 يناير 2017م. <http://cutt.us/kNys>
- (49) النّظام السوري وتعديل ديموغرافيا السُكّان، حلقة ما وراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية، 17 / 7 / 2013م. وانظر: إيران

- تغير تركيبة سوريا السكانية بتوطين الشيعة. 15 يناير 2017م. <http://cutt.us/LJBGC>
- (50) تغيير الديموغرافيا السكانية بسوريا عبر التهجير والإحلال، برنامج الواقع العربي، تاريخ الحلقة 8 / 12 / 2014م.
- (51) راجع: مايكل نايتس: فيلق إيران الأجنبي دور الميليشيات الشيعية العراقية في سوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 27 يونيو 2013م. <http://cutt.us/1vGA5>
- (52) تغيير الديموغرافيا السكانية بسوريا، مرجع سابق. ويشير بعض التقارير إلى أن النظام السوري منح الجنسية نحو 750 ألف شخص من لبنان والعراق واليمن وإيران، وذلك ما بين عامي 2011 و2013م فقط. راجع: النظام السوري وتعديل ديموغرافيا السكان، سابق.
- (53) تجنيس الإيرانيين في سوريا، العربية الحدث. 25 أغسطس 2015م. <http://cutt.us/ugqRW>
- وانظر: تجنيس الميليشيات الإيرانية من بغداد إلى دمشق. جريدة عكاظ 1 فبراير 2016م. <https://goo.gl/pY84U7>
- (54) القلمون تهجير وتسخير للحرب، مرجع سابق.
- (55) المداحون المنجهون إلى دمشق يدعون لإيران، «تقرير» 27 أكتوبر 2016م. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. <http://cutt.us/MMNL9>
- (56) اللعبة الكبرى.. كيف تعيد إيران تشكيل سوريا ديموغرافياً، سابق.
- (57) Iran's Plan for Syria Without Assad. <https://goo.gl/mFsa0m> And: Iranians Fuel Property Frenzy in Syria. <https://goo.gl/GnkRru>
- (58) راجع: اعتراف إيراني بموجة شراء العقارات في دمشق، عربي 21، 27 مارس 2016م. وانظر: الهدن والتغيير الديموغرافي في سوريا، سابق. <http://cutt.us/jcMKJ>
- وانظر: مشروع استيطاني!.. إيران تغزو سوق العقارات في دمشق وحمص، هافنتغون بوست، 26 مارس 2016م. <http://cutt.us/8xD8>
- وانظر: إيران تشتري سوريا، تقرير، ساسة بوست، 31 مارس 2016م.
- (59) راجع تصريحات مهدي طائب: العربية نت الجمعة 15 فبراير 2013م. <http://cutt.us/voZZa>
- (60) راجع: الإخوان وإيران، مركز المسبار ط1/ 2015م، ص151.
- (61) قال علي اليونسي مستشار الرئيس الإيراني: «جغرافية إيران والعراق غير قابلة للتجزئة وثقافتنا غير قابلة للتفكيك، لذا علينا أن نقاتل معاً أو نتحد. إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ وعاصمتها بغداد حالياً، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما في الماضي»، وذلك في إشارة إلى إعادة الإمبراطورية الفارسية الساسانية قبل الإسلام التي احتلت العراق وجعلت المدائن عاصمة لها. راجع تصريحات مستشار روحاني: «إيران: أصبحت إمبراطورية عاصمتها بغداد، العربية نت: 8 مارس 2015م». <http://cutt.us/IGnbG>
- (62) راجع: عبد الأمير كاظم زاهد: الفقه الدستوري في الاجتهاد الشيعي، ط/ الانتشار العربي، ص325.
- (63) راجع النفوذ الإيراني في العراق: د. عرفات جرجون: العلاقات الإيرانية الخليجية، ط1/ العربي للنشر والتوزيع 2016م، ص247.
- (64) د. محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية، ط1/ العربي للنشر والتوزيع 2016م، ص88.
- (65) يقول إسحاق نقاش: «لقد شكّل تشكيل العراق الحديث تحدياً لموقع إيران في الخليج الفارسي ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، فإنشاء خطوط السكك الحديدية العراقية، وشق الطريق المؤدي من الحدود الغربية إلى همدان قبل عام 1921م، كانا بمثابة إغلاق طرق إيران التجارية الشمالية التقليدية، وأسفر ذلك عن تحويل غالبية تجارة التصدير والمرو -ترانزيت- في شمال غربي إيران باتجاه بغداد والبصرة، وزيادة مصالح إيران التجارية في العراق، فسعت الحكومة الإيرانية دوماً إلى تعكير الشؤون الداخلية العراقية. والحق أن إيران حاولت إضعاف العراق، وكانت تتمنى لو تجهض أي محاولة لتأسيس جيش وطني قوي». إسحاق نقاش: شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، ط/ دار المدى 1996م، ص180. (إسحاق نقاش هو: أستاذ تاريخ في جامعة برانديز الأمريكية، وعضو مدرسة الدراسات التاريخية في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستون الأمريكية، مستشرق يهودي من أصول عراقية).

- (66) ديالى والتغيير الديموغرافي، مركز برق للأبحاث والدراسات. «دراسة». <http://cutt.us/ywJEg>.
- (67) تغيير التركيبة السكانية لديالى العراقية الأبعاد والدوافع، الواقع العربي، فضائية الجزيرة، 29 أكتوبر 2015م.
- (68) راجع: التغيير الديموغرافي آلية طائفية لتمزيق العراق، الجزيرة نت 11 / 9 / 2014م.
- (69) انظر: مخاوف عراقية من عسكرة الطائفية، الجزيرة نت 16 / 6 / 2014م.
- (70) محافظة ديالى: تقع شمال شرق بغداد على الحدود العراقية الإيرانية، ومركزها مدينة بعقوبة، تبعد عن بغداد 60 كم فقط، وتقع على خط التماس مع إقليم كردستان العراق، وتشارك مع إيران بحدود برية تصل إلى 240 كم تقريباً، وهي بوابة عبور الحجاج وزائري المقدسات من إيران إلى العراق وسوريا. وتبلغ نسبة العرب السنة فيها 80% تقريباً.
- (71) فنذت الميليشيات الشيعية بقيادة هادي العامري مذابح في مساجد السنة، مثل مذبحه مسجد سارية، ومسجد مصعب بن عمير، ومنطقة بروانة. راجع: رائد الحامد: طهران وبغداد سعي للإخلال بالتوازن السكاني في ديالى، مركز الجزيرة للدراسات، 20 مارس 2015م. وانظر: مخاوف من تجدد الهجمات الطائفية بعد مجزرة مسجد ديالى، الجزيرة نت، السبت 23 أغسطس 2014م.
- (72) تغيير التركيبة السكانية لديالى العراقية الأبعاد والدوافع، الواقع العربي، فضائية الجزيرة، 29 أكتوبر 2015م.
- (73) انظر: ديالى قلق من التغيير الديموغرافي بالقوة، الجزيرة نت 2 / 8 / 2016م. وديالى العراقية تغيير ديموغرافي وتوتر طائفي وعرقي، الجزيرة نت 25 / 10 / 2015م. وما الذي يجري في ديالى العراقية، الجزيرة نت الخميس 14 يناير 2016م.
- (74) ديالى والتغيير الديموغرافي، مرجع سابق. وتشير الإحصائيات إلى تهجير 350 ألف عائلة من ديالى وحدها. راجع: السابق.
- (75) انظر: سعد بن عبد القادر: أبعاد التغيير الديموغرافي في الموصل، جريدة الجزيرة السعودية، 22 / 10 / 2016م.
- (76) رائد الحامد: طهران وبغداد سعي للإخلال بالتوازن السكاني في ديالى، دراسة، مركز الجزيرة للدراسات، 20 / 3 / 2015م.
- (77) رواء حيدر: مياه العراق بين فكي كماشة تركيا وإيران، إذاعة «صوت العراق الحر». <https://goo.gl/2PXBKJ>.
- (78) انظر: ديالى والتغيير الديموغرافي، مركز برق للأبحاث والدراسات، مرجع سابق.
- (79) انظر: السابق.
- (80) راجع: تنافس وصراعات للهيمنة على قرار شيعية العراق، الشرق الأوسط، 10 أكتوبر 2016م.
- (81) راجع: السلع الإيرانية بالعراق بين التجارة والسياسة، «تقرير»، الجزيرة نت، 26 / 6 / 2012م.
- (82) شذى خليل: أجندة إيران التوسعية، تهلك اقتصادها وتزعزع استقرار الشرق الأوسط، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
- (83) السوريون بلبنان.. هواجس الديموغرافيا وتعقيدات السياسة، تقرير بالجزيرة نت، 13 / 2 / 2017م.